

Distr.: General
23 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والإحاطة التي قدمها السيد جاك ليتانغ، رئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وإندونيسيا (باسم إندونيسيا وفييت نام)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر - فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن المسألة المتعلقة بهايتي، التي عقدت يوم الجمعة، 19 حزيران/يونيه 2020. كما أدلى ممثل هايتي ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، ستصدر هاتان الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين لا لايم

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي مرة أخرى شرف إحاطة مجلس الأمن علما بالحالة في هايتي.

تكافح هايتي حالياً، شأنها شأن معظم أنحاء العالم، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي حين أن الأعداد المؤكدة للمصابين والوفيات تتضاءل بالمقارنة مع بعض البلدان الأخرى في الأمريكتين، فإن الجائحة تجهد مع ذلك النظام الصحي الهش أصلاً في ذلك البلد وتضع شبكته الهزيلة للحماية الاجتماعية تحت الاختبار.

بعد ثلاثة أشهر من إعلان الرئيس جوفينيل موييز حالة الطوارئ الصحية جراء تأكيد أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا، لم تبرح السلطات تجاهد من أجل فتح مراكز طبية مخصصة لعلاج مرضى كوفيد-19. هايتي، وهي بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من 11 مليون نسمة، لديه حالياً القدرة على علاج بضعة مئات فقط من المرضى في ذات الوقت، مع توفر المزيد من الأسرة كل يوم. ويعزى هذا الوضع جزئياً إلى عدم التنسيق على النحو الأمثل داخل جهاز الدولة على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلاً عن عدم كفاية التمويل لخطة الاستجابة الوطنية. كما أنه نتيجة للمعارضة القوية في البداية من جانب المجتمعات المحلية لرؤية هذه المراكز تفتتح في وسطها - وهو مظهر من مظاهر مناخ الإنكار والوصم والتمييز الذي لا يزال قائماً في البلد.

وقد أصابت جائحة فيروس كورونا، الذي تسارع انتشاره في الشهر الماضي، حتى الآن رسمياً أكثر من 4 900 شخص وأدت إلى وفاة 84 شخصاً. وعلى الرغم من أنه من المرجح أن الأعداد الحقيقية أعلى بكثير، فإن مواطني هايتي بدأوا للتو فقط الشعور بآثار الجائحة، وأغلبيتهم يعيش بالفعل في ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة. ونتيجة للالتزامات المتعددة والمتراعبة التي أثرت على البلد في السنوات الأخيرة، انكمش اقتصاد هايتي بنسبة 1.2 في المائة في عام 2019، ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 4 في المائة أخرى هذا العام. وتعمل المصانع بطاقة إنتاجية منخفضة بسبب الحاجة إلى تنفيذ تدابير لإبطاء انتشار الفيروس. ويلوح في الأفق شبح زيادة أخرى في البطالة؛ ولا يزال الغورد يفقد قيمته مقابل دولار الولايات المتحدة؛ والتضخم يتجاوز باستمرار 20 في المائة. وفي غياب الموارد الكافية لدعم خروج هايتي من الركود الغارقة فيه، فإن المكاسب الأمنية والإئتمانية التي تحققت بشق الأنفس على مدى العقد ونصف العقد الماضيين قد تضيع، ويمكن أن تتحول مشكلة محلية في المقام الأول إلى مسألة إقليمية إذا استمرت الحالة الإنسانية المثيرة للقلق أصلاً في التدهور، وتغري أعداداً متزايدة من الهايتيين بالبحث عن حظوظ أفضل في الخارج.

ومنذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس (انظر S/PV.8729)، تمتعت هايتي بجو سياسي يتسم بالمهادنة نسبياً. وقد أدى الإرهاق الناجم عن الحشد الشعبي على مدار 18 شهراً ضد الرئيس موييز وبدء جائحة كوفيد-19 إلى قيام أجزاء من المعارضة بدعوة أبناء هايتي إلى التكاثر لمواجهة الفيروس، وهي

مبادرة سمحت لرئيس الوزراء المعين حديثاً جوزيف جوث بالحكم. ومع ذلك، فإن الإشارات المبكرة على نية السلطة التنفيذية بدء الاستعدادات للانتخابات التشريعية والمحلية التي طال انتظارها قد أوجبت المشاعر مرة أخرى وأعدت الضغائن إلى الخطاب العام والنقاش السياسي.

وقد شهدت الأسابيع الماضية زيادة ملحوظة في وتيرة وشدة الاشتباكات بين العصابات المسلحة المتنافسة التي تتنافس للسيطرة على مساحات أكبر من الأراضي في الأحياء الأكثر اكتظاظاً بالسكان في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى في محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات في تلك الدوائر. ويعترض عدد متزايد من الشخصيات المعارضة على طول فترة ولاية الرئيس موييز ويدعون إلى تولى إدارة انتقالية للسلطة، إدارة تعلن بدء إصلاحات وتنظم الانتخابات اللاحقة. إن الحلقة المفرغة من عدم الثقة وتبادل الاتهامات، وفي نهاية المطاف العنف، بدأت مرة أخرى تحدد ديناميات السياسة الهايتية في وقت ينبغي فيه أن يكون المجتمع بأسره متحداً في استجابته للجائحة ويسعى جاهداً إلى إرساء أسس أكثر إيجابية وديمومة يبني عليها مستقبله.

وقد لجأت هايتي منذ وقت طويل إلى اتفاقات مناسبة لمعالجة المشاكل السياسية، على حساب المبادئ التي ينص عليها دستورها. غير أن الغموض الذي يكتنف الأخير، والذي لا يمكن تفسيره بشكل رسمي في ظل غياب المجلس الدستوري الذي يمكنه أن يقدم هذا التفسير، قد أجبر الجهات السياسية الفاعلة بانتظام على الالتفاف حوله. وقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن إصلاح الدستور مطلوب لكسر الحلقة وتهيئة الظروف للاستقرار المؤسسي والحكم الرشيد وسيادة القانون، وهي ثلاث خصائص أساسية لكي يزدهر البلد. ولا يمكن لهذا الإصلاح أن ينجح إلا نتيجة لعملية مملوكة وطنياً تجمع بين القيادة القوية وبذل جميع الجهات المعنية لجهود حقيقية من أجل تحيية المصالح السياسية القصيرة الأجل جانباً.

وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، وعلى الرغم من الوباء، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الذي يعمل بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لم يغفل عن النقاط المرجعية الستة، وهي الأولويات التي حددها من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل. ولم يدخر المكتب جهداً لمساعدة السلطات والمؤسسات الهايتية في النظر في المسائل الرئيسية التي تعوق التوصل إلى توافق وطني في الآراء، فضلاً عن إعاقة تقدم البلد نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وواصلت البعثة، من خلال استخدام المساعي الحميدة، تشجيع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية على المشاركة البناءة فيما بينها. وقد أسدت، بالتعاون مع شركائها، المشورة إلى الشرطة الوطنية الهايتية في التسوية الناجحة لمنازعات العمل التي طال أمدها في صفوفها، وساعدت الجهات الفاعلة القضائية على وضع نظام افتراضي للنظر في الدعاوى يتيح للمحاكم مواصلة عملها رغم الاستحالة الحالية لانعقاد جلساتها حضورياً.

ورغم أن تلك الإنجازات تبدو صغيرة من حيث النطاق، فإنها ستسهم في كفالة أن تظل قوة الشرطة في البلد متماسكة بينما تحافظ على النظام وتسعى إلى اعتراض أعمال العصابات المسلحة، وأن يظل النظام القضائي قادراً على الوفاء بالتزام الدولة بضمان حق الضحايا في اللجوء إلى القضاء. وللأسف، ما زلنا نعمل في سياق يظل فيه التمسك بمبدأ المساواة تحدياً رئيسياً، كما يتضح من عدم إحراز تقدم في التحقيق في القضايا ذات الدلالة الرمزية التي شهدتها مؤخرًا حارات ليلافوا وجراند رافين ولا سالين وبيل إير، والتي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات من جانب أفراد العصابات وموظفي إنفاذ القانون والمسؤولين السياسيين.

وسيوصل مكتب الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجتمع المدني، جهوده الرامية إلى تشجيع السلطات على مضاعفة جهود مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان. وستواصل منظومة الأمم المتحدة في هايتي، من خلال الاستخدام السليم للأدوات المتاحة لها، دعم توسيع نطاق مختلف جوانب الاستجابة لمرض كورونا، ومواكبة البلد على طريق الإصلاح المؤسسي والاقتصادي ذي الأهمية الحاسمة، وتقديم المساعدة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الوقت المناسب، في مناخ من التهدئة.

وتعتمد هايتي على الدعم الكامل من المجلس، لكفالة نجاح تلك المساعي ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم استقرارها بطريقة مجدية ومستدامة، فضلا عن استمرار مشاركة الشركاء الدوليين. وكلاهما موضع تقدير كبير.

بيان رئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي، جاك ليتانغ

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يسعدني أن آخذ الكلمة لإلقاء الضوء على الحالة في هايتي بصفتي المزدوجة رئيساً لاتحاد نقابات المحامين في هايتي وعضواً في مكتب حقوق الإنسان في هايتي.

لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير عميق على العالم. ولم تسلم هايتي من هذه الموجة، التي تنطوي على مزيج من المخاطر الصحية والامتحان للقوة المؤسسية وأزمة اقتصادية. إن الخدمات العامة شبه فاشلة. وأبسط الحقوق الأساسية غير مكفولة، في حين يعرض انخفاض قيمة الغورد وموسم الأعاصير للخطر بشكل مباشر حياة الملايين من الهايتيين الذين يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي. وبيعت انتشار الفيروس بسرعة على القلق بوجه خاص في السجون حيث تستمر الأوضاع في التدهور. ولم تنفذ حتى الآن خطط الطوارئ وتخفيف الازدحام التي أعلنتها السلطات.

فالدولة تفقد أكثر فأكثر احتكارها للعنف المشروع. ويجري تحويل العديد من الأحياء التي تقطنها الطبقات العاملة إلى مناطق خارجة عن القانون، حيث تخضع حياة الجميع لأهواء العصابات المنظمة والمسلحة بشكل متزايد. ومعظم المؤسسات العامة الواقعة في وسط مدينة بورت أو برنس مهجورة. ويجعل قُطاع الطرق المسلحون السلطات المسؤولة عن كفالة النظام العام تفر بانتظام من قاعة المحكمة. فسيطرة الدولة آخذة في الانحسار على الإقليم، بما في ذلك في المقاطعات، بل يتساءل المرء أحياناً عما إذا كانت لم تفقد السيطرة على الشرطة، التي أعربت عن مطالبها مراراً وتكراراً باستخدام العنف.

والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان آخذة في الازدياد. ولا شك في أن قضية لا ساليين هي واحدة من أخطر المذابح في تاريخنا المعاصر؛ وهي للأسف ليست الوحيدة. فقد قُتل أكثر من 71 شخصاً في ليلة 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وقُتل عشرات وعشرات آخرون منذ ذلك الحين، دون احتساب النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب المتسلسل، والمنازل التي أضرمت فيها النيران، ومئات إن لم يكن آلاف النازحين، والجنث المتقدمة المتروكة في الشوارع. إنه جيل مهمل تمرس الآن بأقصى الأعمال الوحشية.

والمشكلة هي في المقام الأول مشكلة الإفلات من العقاب. فعلى الرغم من التدابير الاحترازية التي أمرت بها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول 2019، لم يعد هناك حتى تحقيق، حيث تم تجميد القضية لعدة أشهر على مستوى محكمة النقض. وهذه هي الرسالة الواضحة التي ترسلها الدولة إلى الضحايا الذين يعرضون حياتهم للخطر لتقديم شكوى: لن يحصلوا على الحماية ولا العدالة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أثرت مسألة تورط السلطات في ارتكاب هذه الفظائع في تقارير كثيرة، بما في ذلك تقرير بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، وآخر تقرير قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بشأن مذبحه بيل إير. وهذه الاتهامات خطيرة للغاية، ومع ذلك لا شيء يحدث.

وهذا الإفلات من العقاب هو نفسه الذي يعوق مكافحة الفساد. فعلى الرغم من حشد المواطنين والتقارير الوافرة التي نشرها ديوان المحاسبة بشأن إهدار واختلاس بلايين الدولارات، لا يزال من غير الواقعي الأمل في تنظيم محاكمة لتحالف النفط الكاريبي.

وترتبط أوجه القصور هذه ارتباطا وثيقا بخلل النظام القضائي. فالاحتجاز التعسفي هو القاعدة. ولا ضمانات لوصول المتهمين إلى القاضي، وهم الذين يقضون سنوات في ما يسمى بالاحتجاز الاحتياطي المطول. كما لا يُكفل وصول الضحايا إلى قاضي، وفي المقام الأول ضحايا العنف الجنسي، الذين يجري إسكاتهم في أغلب الأحيان. ولم يرق المجلس الأعلى للقضاء إلى مستوى دوره التأديبي. ولم تكمل قط عملية الإجازة، ويجري تجديد ولايات القضاة بناء على إرادة السلطة التنفيذية. وبعيدا عن تجسيد التجديد لسلك قضائي مستقل، أصبحت تلك الهيئة الجماعية غارقة في استخدام السياسة لها كأداة وهيمنة مصالح الشركات عليها في سبيل الدفاع عن الممارسات السيئة، وفي مقدمتها عدم الامتثال للتعريفات القضائية. وقد ندد القضاة، الذين دعوا إلى إضراب جديد يشل النظام مرة أخرى، بالنسبة المنوية المنخفضة إلى حد السخف الممنوحة لأعضاء سلك القضاء في الميزانية الوطنية الأخيرة.

وقد كانت العملية الانتخابية منحرفة إلى حد كبير. ولم يتم بعد إنشاء المجلس الدستوري ولا المجلس الانتخابي الدائم، مما أدى إلى حالات لا حصر لها من الترقيع المؤسسي. إذ تؤدي الانتخابات، بعيدا عن إقامة الديمقراطية، وقبل كل شيء، إلى التدخل والعنف واستغلال السلطة. إنها لا تؤسس رابطة ثقة بين الشعب وقادته.

فنحن نجد أنفسنا، الآن أكثر من أي وقت مضى، في مأزق سياسي. ولم يعد هناك برلمان، ولا سلطات محلية، ولا حكومة شرعية. وأعلن الرئيس أن المؤسسات التي كان من واجبه ضمان استمراريتها قد انهارت. ويجري الآن اعتماد التشريعات بمرسوم دون أي تشاور. ومما يفاقم عدم وجود أي ضوابط أو توازنات مؤسسية تمديد حالة الطوارئ، مما يعرض للخطر احترام الحريات الفردية ويوقف إجراءات المشتريات العامة. وتتجه كل الأنظار الآن نحو نهاية الولاية الرئاسية. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، يركز الجدل في المقام الأول على التفسير المتقلب للدستور. ومنذ عام تقريبا، يعاني الهايتيون من حالة الاحتجاز التي اكتشفها العالم في الأشهر الأخيرة. كل شيء يبدو جاهزا بالنسبة لنا للعودة إلى حالة إغلاق جديدة للبلاد بمجرد أن تنتهي الجائحة.

ومن الواضح أن الأهداف المحددة لمكتب الأمم المتحدة في هايتي لم تتحقق. وعندما يأخذ المرء بعين الاعتبار الموارد المستثمرة على مدى العقود الماضية، فإن تدهور الحالة يبدو غير مفهوم تقريبا. ولم تحل الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار؛ بل حدث عكس ذلك، ويتساءل المرء كيف أن أصدقاء هايتي يسمحون بحدوث هذا القدر الكبير من العنف والاختلاس. ألا يملكون الوسائل لمحاسبة الدولة على التزاماتها، حتى لو كانت مجرد التزامات دولية؟

وتجدر الإشارة إلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ورث عدة ملفات حساسة. وقد غدت مأساة الكوليرا بشدة مشاعر عدم الثقة تجاه الأمم المتحدة، التي واجهت صعوبة كبيرة في الاعتراف بمسؤوليتها، إن لم يكن بنسبها. فماذا عن التعويضات لآلاف الضحايا؟ على الرغم من أن الأمين العام أعلن أخيرا أنه يريد أن يتحمل المسؤولية عن فشل سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الانتهاكات الجنسية، فإنه لا يوجد ذكر للإدانة الجنائية أو حتى التأديبية، فيما لا تزال الإجراءات الرامية إلى إثبات الأبوّة وإنفاذ مدفوعات النفقة نظرية حتى الآن. وأنا شخصيا أساعد أسرة مكومة فقدت ابنها الطالب في المدرسة الثانوية الذي صدمته سيارة تابعة للأمم المتحدة. ورغم أن الأسرة تلقت تأكيدات بالحصول على تعويضات لسنوات، فإن هذه التعويضات لم تصل مطلقا.

إن ضمان احترام حقوق الإنسان ودعم دولة ضعيفة ولايتان متضاربتان. فبتقديم الدعم لدولة ما، تربط البعثة مصيرها بمصير تلك الدولة وتخاطر بفقدان الموضوعية، حتى ولو كان ذلك فيما يتعلق بمجرد تفسير المؤشرات. فما الذي يحدث عندما تنتهك الدولة الحريات الأساسية؟ لقد ثار هذا السؤال في كانون الثاني/يناير 2010 عندما لم يتدخل أفراد شرطة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمنع عناصر الشرطة الوطنية الهايتية من إطلاق النار على المحتجزين العزل من مسافة قريبة في السجن المدني في لي كاي.

ويجب إعادة النظر في استراتيجية مواصلة الدعم الدولي عندما يكون هناك افتقار إلى الإرادة الوطنية. وينطبق ذلك على مسلسل الحوار الوطني الذي لا ينتهي. وينطبق أيضا على الدعم المقدم إلى المجلس الأعلى للقضاء أو المؤسسات التي يُفترض أنها تكافح الفساد ولكنها بدلا من ذلك، وفضلا عن أنها أبعد ما تكون عن الاستقلال، تظهر استعدادها لعدم اتخاذ أي إجراء من أجل التغيير. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك إنشاء المجلس الوطني للمساعدة القانونية. فقد رحبت الجهات المانحة بسرعة بإنشاء مديرية مؤقتة تعتمد على السلطة التنفيذية، متجاوزة بذلك إنشاء مجلس الإدارة المنصوص عليه في القانون الجديد. وأثار أحدث بيان صحفي صادر عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل انتقادات واسعة النطاق. وفي ظل هذا الفراغ المؤسسي، كيف يمكن للمرء أن يدعم جهود حكومة متنازع عليها لإجراء إصلاح دستوري؟

والمجتمع الدولي مُكبّل في حوار وجه لوجه مع الحكومة القائمة. ويبدو أن دعمه يتوقف على المصالح الاستراتيجية أكثر من اعتماده على اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان. وتُسكت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاحتجاجات الشعبية، وبالتالي تحول دون أن يكون هناك ثقل موازن أساسي لتجاوزات السلطة وتمهد الطريق نحو انفجار قنابل موقوتة اجتماعية حقيقية.

ولا يمكن إغفال المجتمع المدني الهايتي. وللأسف، كثيرا ما تعتبر الأمم المتحدة المنظمات المناضلة مجرد جهات مشغلة للمشاريع أو متعاقدة من الباطن أو جهات داعمة للمنطق البيروقراطي. غير أن هذه المنظمات تقوم بدور لا غنى عنه في الرقابة على الديمقراطية في وضع نخسر فيه مرجعيات جديدة كل يوم. ويجب الاستماع إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ودعمها.

أعرب عن امتناني على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد جاك ليتانغ، رئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي، والممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتهما.

تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتيسير الحوار السياسي في هايتي. ويتعين على جميع الأطراف الالتزام بإجراء حوار شامل للجميع من أجل التصدي للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد.

منذ جلسة الإحاطة الأخيرة التي عقدناها، قبل أربعة أشهر فقط (انظر S/PV.8729)، يبدو أن العالم قد تغير عدة مرات. فبينما بدا أنه قد تم القضاء على وباء الكوليرا، تضررت هايتي بشدة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والذي ضاعف أوجه الضعف العديدة في البلد. وتؤيد دور الأمم المتحدة في مساعدة البلد على التصدي لهذه الجائحة. ونعمل أيضاً مع الاتحاد الأوروبي جاهدين لإعادة تركيز دعمنا لمكافحة هذه الجائحة وتحديد أولويات هذا الدعم. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تعيد بوصم الأشخاص الذين يُزعم أنهم مصابون بمرض كوفيد-19 وممارسة التمييز ضدهم، بما في ذلك من خلال القتل على يد الغوغاء وتدمير الممتلكات.

ونشجع الجهات الفاعلة السياسية على اغتنام الزخم الذي ولده التصدي لكوفيد-19 لبناء الثقة والعمل معاً لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي. ونرحب بإعلان الرئيس مويز عن إجراء الانتخابات ودعوته إلى توخي الوضوح فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات. فالإصلاح الدستوري مطلوب إذا ما كان لهايتي أن تتصدى للمستويات الشديدة لعدم الاستقرار السياسي والاستقطاب.

وما زال الشعور الواسع الانتشار بوجود حالة من الإفلات من العقاب وانعدام الأمن يشكل أحد المصادر الرئيسية للإحباط بين سكان هايتي. وندعو إلى بذل جهود متجددة لإصلاح قطاع العدالة ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومما يثير القلق بشكل خاص ارتفاع معدلات أعمال الاختطاف والقتل التي ترتكبها العصابات. وفي هذا الصدد، فإن وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي أمر مشجع، وكذلك إعادة تفعيل المائدة المستديرة للشرطة الوطنية الهايتية مع المجتمع المدني. ومن الواضح أن التصدي لتلك التحديات يتطلب أن تكون هناك ميزانية ذات مصداقية للشرطة الوطنية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ندعو على وجه السرعة إلى إحراز تقدم في ضمان المساءلة عن أعمال العنف التي وقعت في غراند رافين، ولا سالين، وبيل إير، ومؤخراً في فيلاج دو ديو. ولا يزال الجناة يفلتون من العدالة. والتقدم الذي أحرزته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية أمر مشجع. وندعو إلى إقرار وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. كما يساورنا القلق إزاء حق الفئات الأكثر ضعفاً في الغذاء.

إن هايتي لا يمكنها أن تواجه تحدياتها بمفردها. ونحن نقدم، بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، الدعم المالي والتقني والسياسي، وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى أن يحذوا حذونا.

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

أود أن أشكر الممثلة الخاصة لاليم والسيد جاك ليانغ على إحاطتهما. والمعلومات التفصيلية التي قدماها مفيدة في تحديد المسائل الأساسية التي تؤثر على هايتي وفي تمهيد الطريق أمام التجديد المقبل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة هايتي لمساعدة السكان ومنع انتشار الجائحة. وبالمثل، نشيد بتضافر جهود جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في هايتي لمكافحة هذه الآفة.

وفي هذا الصدد، عقد رئيسا الدولتين الهايتية والدومينيكية اجتماعاً افتراضياً في 19 أيار/مايو لمناقشة أوجه التآزر في سياق تصدي البلدين للجائحة. وبالمثل، يعقد وزيراً خارجية بلدينا محادثات دورية عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة تلك المسألة وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ونأمل أن يتيح هذا التوقف في العملية السياسية بسبب الجائحة بعض الفرص للتدبر وأن يولد زخماً لقيادة البلد لإجراء حوار مفتوح وشامل للجميع، يكسر المأزق السياسي، مما يسمح بوضع خريطة طريق وجدول زمني للعمليات السياسية المعلقة والمستقبلية.

وبالإضافة إلى التحديات التي تفرضها الجائحة، لا تزال الجمهورية الدومينيكية تشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة المتصلة بالعصابات وانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة. ويسهم التداول الواسع لأكثر من 270 000 قطعة سلاح ناري غير مشروعة في أيدي المدنيين والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في اندلاع اضطرابات مدنية جديدة. ولذلك، فإننا نؤكد مجدداً ضرورة التصدي على وجه السرعة لتدفق الأسلحة الصغيرة وذخائرها.

وفي هذا السياق، نقدر الدور القيادي للجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سعيها إلى المساعدة على الحد من العنف المجتمعي. ونشيد أيضاً بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات بناء السلام وتحديد الأسلحة وإجراء تقييم أساسي لدورة حياة الأسلحة والذخائر في هايتي.

وفي شباط/فبراير، وحتى قبل أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان أكثر من 40 في المائة من سكان هايتي في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي ضوء مستويات سوء التغذية الحادة التي يعاني منها السكان، فإن البلد واحد من أكثر البلدان افتقاراً إلى الأمن الغذائي في العالم. ويمكن أن تزداد هذه الحالة المتردية بالفعل تدهوراً خلال موسم الأعاصير.

وفي هذا السياق، نعتقد أن من الضروري العمل يداً بيد مع حكومة هايتي من أجل إنشاء آليات لتقييم المخاطر ووضع خطط واستراتيجيات أكثر تحديداً لتعزيز القطاعات والمؤسسات الأساسية. وينبغي أيضاً تحسين قنوات المعلومات والتعاون مع المجتمعات المحلية لتوسيع آليات الإنذار المبكر من أجل الاستعداد لتأثير الصدمات المتصلة بالمناخ.

ونشيد بالمجتمع الدولي والشركاء الآخرين لتعدهم بتخفيف حدة الحالة الإنسانية في البلد. وتصل تكلفة خطة الاستجابة الإنسانية في هايتي للفترة 2019-2020 إلى 253 مليون دولار. وحتى 8 حزيران/يونيه، تلقت هايتي 29,9 مليون دولار فقط. وبالإضافة إلى التحديات الإنسانية، يواجه الاقتصاد

الهاييتي صعوبات متعددة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية وإبطاء عملية الانتعاش خلال فترة ما بعد كارثة كوفيد-19.

وفي هذا السياق، تدعو الجمهورية الدومينيكية إلى التصدي للجائحة بصورة عاجلة ومنسقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونكرر النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل تقديم دعم مالي إضافي لمساعدة هاييتي في التغلب على التحديات التي تواجهها في مجالي التنمية والصحة.

في الختام، ننثي على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي والفريق القطري لاستجابتهما المتكاملة وعملهما المتواصل لمساعدة هاييتي في ظل هذه الظروف الاستثنائية، التي تضع مزيداً من العراقيل أمام تنفيذ ولاية البعثة.

ونثقف مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على اتخاذ إجراءات مشتركة لمنع انتشار كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة وقدرة هاييتي على الصمود في مواجهة الصدمات مستقبلاً.

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيدة هيلين لاليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، والسيد جاك ليتانغ على إحاطتهما.

تشعر إستونيا بالقلق إزاء أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في هايتي، حيث أن الحالة الإنسانية خطيرة بالفعل. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة هايتي لمكافحة الجائحة، ولا سيما تشكيل لجنة متعددة القطاعات لإدارة جائحة كوفيد-19. غير أن الأمر يستلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات وتنسيق الاستجابة الوطنية في التصدي لهذه الجائحة. والعناصر الرئيسية لمكافحة انتشار الفيروس في هايتي هي أولاً، زيادة الوعي العام بكوفيد-19 وثانياً، معالجة الحالة المزرية في السجون ومراكز الاحتجاز.

ومن المحزن أن العملية السياسية لم تحقق سوى مكاسب طفيفة. ويلزم بذل قدر أكبر من الجهد وإظهار المزيد من المسؤولية لحل المأزق السياسي الراهن. فشعب هايتي يستحق حياة أفضل وأكثر استقراراً. ونشجع الجميع على الدفع قدماً بالعملية السياسية. ومن المهم مواصلة الحوار المفتوح والشامل للجميع وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حلول لأكثر قضايا الإصلاح الدستوري إلحاحاً. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات. وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة أمر بالغ الأهمية.

وتؤثر الأزمة السياسية المستمرة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية بصورة مثيرة للقلق على الحالة الأمنية، حيث أنها تهيئ الساحة لزيادة الأنشطة الإجرامية والعنف. ولا تزال الجرائم المتصلة بالعصابات تشكل مصدر قلق بالغ.

ومن المشجع أن الشرطة الوطنية الهايتية تُظهر مزيداً من الكفاءة المهنية وضبط النفس في إنفاذ النظام العام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأعمال القتل. ولا بد من بذل جهود لمكافحة الإفلات من العقاب، حيث لم يُحرز تقدم في أي قضية منذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، بما في ذلك ما يتعلق بالأحداث التي وقعت في لاسالين وبيل إير. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال 74 في المائة من المحتجزين ينتظرون المحاكمة بسبب الإجراءات القضائية المطولة والمعقدة، مما أدى أيضاً إلى اكتظاظ السجون. ونشدد على أهمية تعزيز المساءلة وضمان التحقيق في جميع القضايا على النحو الواجب وتقديم الجناة إلى العدالة.

أخيراً، أود أن أشكر الممثلة الخاصة لاليم وأعضاء فريقها على عملهم. وما زلنا نأمل في أن تؤدي جهودهم المتواصلة إلى إيجاد مستقبل أفضل لهايتي.

وأطلب أيضاً ترويدنا بأخر المستجدات بشأن الحالة المثيرة للقلق في السجون الهايتية. وما هي الخطوات التي اتخذتها السلطات لتلافي أوجه القصور في النظام القضائي؟ وما هي التوقعات، في رأي البعثة، لتحسين النظام القضائي الهايتي؟

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أتوجه أنا أيضا بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة هيلين لاليم، على إحاطتها، وكذلك إلى السيد جاك ليتانغ الذي قدم تقييما واضحا للتحديات التي تواجه هايتي.

أولا، أود أن أعرب عن دعم فرنسا لشعب هايتي وحكومته وتضامنها معها في جهودها لمكافحة جائحة فيروس كورونا وتخفيف آثارها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. فالأزمة الصحية في هايتي، أكثر من أي مكان آخر، تزيد من تقاوم أوجه الضعف القائمة، ولا سيما الأزمة الإنسانية التي تؤثر بالفعل على ملايين الهايتيين. وقد أظهر المجتمع الدولي استعداده لتقديم الدعم. وفي عام 2020، ستساهم فرنسا في عمل "دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية" في هايتي من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وأعلن الاتحاد الأوروبي إعادة توجيه معونات بقيمة 165 مليون يورو. وفي المقابل، يجب على السلطات الهايتية أن تقدم ضمانات بشأن الاستخدام السليم لتلك الأموال.

ومن المؤسف أن هذه الجائحة لم تضع حدا للعنف أو انتهاكات حقوق الإنسان، بل على العكس من ذلك. ويثير تزايد انعدام الأمن والعنف بسبب الأنشطة المرتبطة بالعصابات منذ بداية عام 2020 بالغ القلق. وقد التزمت الشرطة الوطنية الهايتية بمعالجة هذه المسألة، ويجب عليها أن تفعل ذلك بمسؤولية. ولا يمكن التسامح إزاء أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وإذا كانت سلطات هايتي تريد إعادة بناء الثقة، فعليها أن تتصدى للإفلات من العقاب، أولا وقبل كل شيء في القضايا ذات القيمة الرمزية مثل مذبحتي لاسالين وبيل إير، اللتين صدرت بشأنهما تقارير دامغة عن الأمم المتحدة. أخيرا، ندعو السلطات الهايتية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يضطعون بدور حاسم في هذا السياق.

وفي مواجهة الأزمة المتعددة الأبعاد التي تجد هايتي نفسها فيها، نعلم جميعا أن الحل الوحيد يكمن في ضمان الحوار السياسي بين جميع أبناء هايتي. ونأسف لأن الجهود التي بُذلت من أجل إجراء حوار كهذا في شباط/فبراير، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، لم تؤد إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع. وتدعو فرنسا الرئيس جوفينيل موييز وجميع القوى السياسية في البلد، ولا سيما المعارضة، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى استئناف حوار وطني جامع استعدادا للانتخابات وإلى تنقيح الدستور، إذا كان ذلك حقا هو الطريق الذي يختاره شعب هايتي.

بعد ثمانية أشهر من إنشائه، يعمل مكتب الأمم المتحدة بلاكل مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم هايتي في التصدي للجائحة. ويجب على المجلس أن يظل يقظا تماما وأن يتخذ التدابير المناسبة، لا سيما إذا استمرت الحالة في هايتي في التدهور.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام، الدولتان العضوان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في البداية، نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة إيلين لايم، على إحاطتها الثاقبة، وجميع موظفي الأمم المتحدة على تفانيهم في هذا الوقت العصيب. كما أشكر السيد جاك ليتانغ على تبادل المعلومات بشأن آخر التطورات في هايتي.

إننا نشعر بحزن عميق لعدم إحراز تقدم في هايتي في مجالات عديدة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2020/537). وكان فشل الحوار في التوصل إلى اتفاق سياسي في شباط/فبراير خسارة فادحة لشعب هايتي. وأود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن، في ذلك الصدد، إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، نعتقد أن عدم اليقين والاستقطاب السياسيين هما السببان الرئيسيان لعدم الاستقرار والصعوبات المتعددة الأوجه في البلد. ولذلك فإن الحوار الوطني الشامل هو مفتاح الحل. ونؤيد انخراط الأمم المتحدة مع المجلس الانتخابي المؤقت للحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وتحقيق هدف تخصيص حصة 30 في المائة من المناصب المنتخبة للنساء. إن الحكومة التي لا تعمل لصالح الشعب لا معنى لها. ولذلك، من المهم لجميع أصحاب المصلحة في هايتي أن يمارسوا الحوار والتسوية من أجل مستقبل أفضل لجميع الهايتيين. وعلى السلطات الهايتية التزام أخلاقي بأن توفر لمواطنيها الحق في الحياة في بيئة يسودها السلام والاستقرار؛ فمن واجبها أن تفعل ذلك.

ثانياً، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، نلاحظ أن الإحرام والنشاط المتصل بالعصابات وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لا تزال تتزايد. وقد عانت الحالة الاقتصادية من صدمات متزامنة متعددة، حيث تفاقت المشاكل بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تواجه صعوبات خطيرة يمكن أن تعوق قدرتها على العمل. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود صندوق بناء السلام، لتنفيذ سلسلة من التدخلات الاجتماعية والاقتصادية في هايتي تعزز الاستقرار وتحد من العنف المجتمعي وعنف العصابات. ويتعين على السلطات الهايتية أن تتخذ الخطوات الجريئة اللازمة لمعالجة هذه المشاكل التي تنشأ من المأزق السياسي.

ثالثاً، فيما يتعلق بأثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نعتقد أن الجائحة والتدابير المتخذة لاحتواء المرض قد فاقمت من الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية الحادة أصلاً. ففي الأساس، تأثرت جميع المعايير المرجعية الستة تأثراً شديداً بكوفيد-19. وقد أضاف المرض تحديات أكبر بكثير لإجراء الانتخابات في وقتها وفتح مكاتب للمساعدة القانونية ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. كما إنه عطل تصدير السلع الهايتية الأساسية.

ونقدر، في هذا الصدد، مشاركة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تشجيع العلاقات البناءة بين السلطة التنفيذية والمعارضة ونحث على بذل جهود من جانب أصحاب المصلحة المتعددين بهدف التصدي لحالة الطوارئ الصحية. وإذ نشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة في هايتي، ولا سيما إدراج

المساواة بين الجنسين في عمليات التوظيف والأنشطة التي يضطلع بها، فإننا ندعو البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى تحديد التدابير اللازمة لمعالجة المسائل الملحة في البلد.

وفي الختام، نعرب عن تأييدنا لنداء الأمين العام للمجتمع الدولي، بمن في ذلك أولا وقبل كل شيء، الشركاء من المنطقة، لزيادة الدعم التقني والسياسي لهائتي في هذه الأوقات الصعبة. وتعتقد إندونيسيا وفييت نام أن الهيكل الإقليمي يمكن أن يؤدي دورا هاما في تشكيل هايتي جديدة تتسجم مع الحكمة والخصائص المحلية، مع معالجة الأسباب الجذرية لمختلف التحديات. ويمكن أن تكون المرونة الإقليمية حافزا جيدا للتعجيل بالانتعاش السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هايتي.

بيان نائبة الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن النيجر وتونس وجنوب أفريقيا وبلدي، سانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1). ونشكر الممثلة الخاصة للأمن العام، لاليم، على إحاطتها المفصلة. وكذلك نشكر السيد جاك ليتانغ، رئيس اتحاد نقابات المحامين في هايتي، على إحاطته. وأخيرا، نرحب بمشاركة ممثل هايتي في جلسة اليوم.

إن الإحاطات التي قدمت اليوم وآخر تقرير للأمن العام (S/2020/537) تبين أن الحالة في هايتي بالغة السوء. لقد تفاقمت الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المثيرة للقلق بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقد تزداد تفاقما بسبب صدمات خارجية مثل تغير المناخ. وإذ تضع مجموعة 1+3 في اعتبارها التحديات المقبلة، في ظل هذه التحديات الراهية، فإنها تشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للأمة الكاريبية الشقيقة، وتعيد تأكيد دعمها لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وعليه، نود أن نُشير إلى النقاط التالية.

أولا، يظل يساور مجموعة 1+3 قلق بالغ إزاء التحديات السياسية المستمرة، ولا سيما المسائل المحيطة بالانتخابات وعدم وجود جدول زمني للانتخابات. ونلاحظ بقلق عدم إجراء الانتخابات التشريعية المتأخرة أصلا، مع إدراكنا أن الموعد النهائي الدستوري للانتخابات الرئاسية المقبلة بات وشيكا. ونحث السلطات الهايتية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنظيم الناجح لهذه الانتخابات في الوقت المناسب. وتدعو الزعماء السياسيين في هايتي، في هذا الصدد، إلى المضي قدما بتشكيل الحكومة بغية اجتذاب المزيد من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

وتشدد مجموعة 1+3 أيضا على أنه لا يمكن فرض حل من الخارج للأزمة السياسية، وتدعو جميع أصحاب المصلحة الهايتيين إلى العمل بصورة بناءة لإيجاد حل سلمي شامل وطويل الأجل. وفي هذا الصدد، تحث مجموعة 1+3 كذلك جميع الزعماء السياسيين في هايتي على عقد حوار وطني والامتناع عن القيام بأعمال قد تؤدي إلى مزيد من العنف، وتضر بالمكاسب التي حققتها البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة.

ثانيا، نرحب بالدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وننتهي على جهود اللجنة في صياغة استراتيجية وطنية للحد من العنف المجتمعي لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة عنف العصابات. ونرحب كذلك بجهود الشرطة الوطنية الهايتية للتصدي لآفة عنف العصابات في البلد. ويقلقنا انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة التي لا تزال تدخل البلد بصورة غير قانونية. فهايتي، مثلها مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، لا تصنع الأسلحة النارية ولا الذخيرة. غير أن موقعها الجغرافي بين موردي ومستهلكي المخدرات غير المشروعة في الجنوب والشمال يجعلها نقطة إعادة شحن للأسلحة غير القانونية.

ونلاحظ أن انتشار الأسلحة غير المشروعة قد أدى إلى تصاعد الجريمة، لا سيما بين العصابات، الأمر الذي ظل يتسبب في انعدام الأمن. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن فرقة موت قد شنت هجمات عنيفة في عدة أحياء فقيرة في بور - أو - برانس. إننا ندعو إلى إجراء تحقيق شامل ومحاسبة

الجناء. والتعاون فيما بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والسلطات الوطنية الهايتية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في صياغة تشريع لتحديد الأسلحة يتفق مع المعايير الدولية أمر مشجع في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، تحت مجموعة 1+3 على تعزيز المؤسسات وآليات بناء القدرات لمعالجة أوجه القصور المؤسسية. وننوه بالتقدم الضئيل الذي أحرز في الشرطة الوطنية الهايتية وفي قطاعي العدالة والإصلاح، إلا أننا نأسف لأن الدولة الهايتية اضطرت إلى تخفيض مساهمتها في الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية الهايتية لمواجهة وباء كوفيد-19. فالشرطة الوطنية الهايتية تقوم إلى جانب المؤسسات القضائية ذات الصلة بدور أساسي في وفاء الدولة بالتزاماتها بحماية مواطنيها وضمان تعزيز الشفافية وسيادة القانون.

ثالثاً، إن تدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما تزايد انعدام الأمن الغذائي واكتظاظ السجون والتحديات التي تواجهها أشد الفئات ضعفاً، لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. وفي أعقاب الوباء والأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عنه، من الأهمية بمكان أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمساعدة السلطات الهايتية في التصدي للأزمة. ونشيد بروح الوحدة والتضامن التي أظهرها الهايتيون في استجاباتهم الأولية للوباء. كما نقدر كل الجهود الرامية إلى مساعدة البلد في استجابته الإنسانية الوطنية، بما في ذلك من خلال الجماعة الكاريبية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة. وننوه بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي في الوفاء ببعض النقاط المرجعية ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات الهامة.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقارير التي تفيد بأن بعض المؤسسات المالية الدولية ستعلق ديون هايتي حتى يتسنى للبلد أن يستجيب على نحو كاف لوباء كوفيد-19، وندعو شركاء هايتي إلى النظر في منحها الإعفاء من الديون. ولا تحتاج هايتي إلى تخفيف عبء الديون فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى منح لمواجهة الحالة الاقتصادية القائمة بالفعل التي يتوقعها صندوق النقد الدولي، تشمل تخفيضات في التحويلات المالية وصادرات المنسوجات والاستثمار الأجنبي المباشر. ونرحب باستمرار مشاركة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يدعم استراتيجية البلد الإنمائية الطويلة الأجل. وفي هذه اللحظة الحرجة، نحث على زيادة التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن لتعزيز أوجه التكامل في مشاركة منظومة الأمم المتحدة مع البلد، من أجل التصدي بشكل شامل للأسباب الجذرية لانعدام الأمن في هايتي.

ولا تزال هايتي دعامة أساسية لحضارتنا الأفريقية والكاريبية، بتاريخها المجيد لكنه معقد. إن معركتها المتواصلة على ما يبدو من أجل استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار لأبناء شعبها تحزننا، لا سيما بالنظر إلى الدور القيادي الذي قام به هذا البلد في تمهيد الطريق لإلغاء الرق. فقد دفعت هايتي ثمنها باهظاً لحريتها، بوصفها أول بلد أسود يثور ضد الرق والقمع في نصف الكرة الغربي. ولا يمكننا التخلي عن هايتي. ويجب أن نتضامن مع أشقائنا وشقيقاتنا الهايتيين.

وختاماً، تؤكد مجموعة 1+3 من جديد أن التنمية المستدامة في هايتي ستكون مجرد وهم عابر ينبغي السعي إليه ولن يتحقق أبداً إذا لم نعالج الأسباب الجذرية لتخلف هايتي، ويجب أن يبدأ ذلك برد الحق على نحو كاف .

بيان المنسق السياسي للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، ديفيد كلاي

أشكر الممثل الخاص للأمين العام لا ليم والسيد ليتانغ على إحاطتهما .

ونرحب بالتقرير الثاني للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/537). تقرر المملكة المتحدة بالصعوبات الشديدة التي واجهتها هايتي منذ آخر اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة مكتب الأمم المتحدة في هايتي (انظر S/PV.8729). وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للعمل الشاق الذي تقوم به قيادة البعثة وموظفوها في ظروف متزايدة الصعوبة.

سأثير ثلاث نقاط موجزة. أولاً، تعتقد المملكة المتحدة أن الاستجابة المنسقة والشاملة لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) أمر بالغ الأهمية. ثانياً، ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة الآن لتعزيز حقوق الإنسان والمساءلة. ثالثاً، إن وضع خارطة طريق للخروج من المأزق السياسي الذي لا نهاية له في هايتي أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى.

أولاً، فيما يتعلق بكوفيد-19، من الواضح أن الوباء يشكل خطراً جسيماً على هايتي، سواء من حيث أثر المرض نفسه أو من حيث آثاره من الدرجة الثانية. وفي ظل ازدياد الآثار الصحية والإنسانية والاقتصادية للأزمة، فإن الاستجابة المنسقة والشاملة من جانب السلطات الهايتية والمجتمع الدولي أمر حاسم. وتشعر المملكة المتحدة بالارتياح لما قامت به منظومة الأمم المتحدة بغية التكيف بسرعة مع الحالة في الميدان، وندعو على نحو خاص نائب الممثل الخاص للأمين العام، الذي يعمل أيضاً كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية، إلى العمل عن كثب مع السلطات الهايتية للمساعدة في توجيه نهج منسق.

ثانياً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساءلة، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم. فاستمرار تهرب مقترفي المذابح في لا سالين وبيل إير من العدالة يقوض بشدة الجهود الرامية إلى بناء الثقة في سيادة القانون. ونأسف أيضاً لأن حكومة هايتي لم تف حتى الآن بالالتزام الذي قطعته بتعيين وزير لحقوق الإنسان. فهذا التعيين سيكون دليلاً قيمياً على الإرادة السياسية لهايتي في حماية حقوق الإنسان.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمأزم السياسي المستمر، فقد سعى مجلس الأمن وقيادة الأمم المتحدة، في اجتماعات متتالية، إلى تشجيع الأطراف في هايتي على وضع خارطة طريق للتغلب على الجمود السياسي والشلل المؤسسي. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن فشل جهود الحوار في شباط/فبراير للتوصل إلى اتفاق بشأن خارطة الطريق اللازمة للإصلاحات الدستورية والمؤسسية والهيكلية يمثل فرصة أخرى ضائعة.

وقد أدى وباء كوفيد-19 إلى تفاقم المخاطر القائمة فيما يتعلق بالاستقرار في هايتي. والاقتصاد متعثر. وموعد إجراء الانتخابات يقترب. والآن أكثر من أي وقت مضى، ينبغي لجميع الأطراف أن تتكاتف من أجل المصلحة الوطنية. ولا بد من إجراء حوار واسع وشامل.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الممثل الخاص للأمين العام لا ليم والسيد جاك ليتانغ على إلقاء الضوء على الحالة في هايتي.

وكما نعلم جميعاً، فإن مرض فيروس كورونا كوفيد-19 قد وضع ضغطاً كبيراً على نظام الرعاية الصحية الهش أصلاً في هايتي. إن التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على مرضى كوفيد-19، وعلى المرافق الطبية التي توفر العلاج لهم، تثير القلق العميق لأن الخوف وعدم الثقة لن يؤديا إلا إلى تفاقم الحالة.

وفي هذا الوقت العصيب، تقف الولايات المتحدة إلى جانب هايتي. وقد التزمنا حتى الآن بتقديم أكثر من 16 مليون دولار من المساعدات لدعم جهود هايتي الرامية إلى مكافحة كوفيد-19.

ونظراً لأن حالات الإصابة بكوفيد-19 في هايتي لم تصل إلى ذروتها بعد، فمن الضروري أن يعمل جميع الهايتيين معاً للحد من انتشار الفيروس. ونلاحظ بقلق انتشار كوفيد-19 في السجون المكتظة في البلد، وندعو حكومة هايتي إلى أن تتخذ تدابيراً كاملة قرارها الصادر في 27 آذار/مارس بالإفراج عن المحتجزين رهن المحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بسيطة والسجناء الضعفاء طبعاً الذين أوشكوا على الانتهاء من مدة عقوبتهم. وهذا وقت الأفعال وليس الأقوال.

ومن المهم بنفس القدر أن تواصل الحكومة عملها بشأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة. إن خطاب الرئيس مويس في 18 أيار/مايو الذي أكد فيه التزامه بإجراء الانتخابات خطوة إيجابية، ونشجع الحكومة الهايتية وجميع الأطراف الفاعلة السياسية على التوصل إلى اتفاق سياسي وإيجاد سبيل للمضي قدماً، في المقام الأول، لصالح شعب هايتي.

ونحيط علماً بالمكاسب التي حققتها الشرطة الوطنية الهايتية وهي تواصل جهودها الرامية إلى التصدي للعنف الأهلي وعنف العصابات والحد من عمليات الاختطاف. وقد تصرفت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بشكل إيجابي لتحسين المساءلة في مجال حقوق الإنسان، وهذه خطوة محمودة نحو زيادة الشفافية. غير أن استمرار الفشل في تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بالموارد اللازمة، كما لاحظنا سابقاً، يعرض للخطر مكاسبها التي تحققت بشق الأنفس. مرة أخرى، هذا وقت الأفعال وليس مجرد الأقوال.

ويجب علينا أيضاً أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في لا سالين وبيل إير. ويجب اتخاذ خطوات لتجنب تعزيز بيئة الإفلات من العقاب.

وأخيراً، بينما تتصدى هايتي للجائحة وللدوافع الكامنة لعدم الاستقرار، فإن من الضروري تعزيز سيادة القانون وإنهاء آفة الفساد. ونحن نستمتع إلى السيد ليتانغ ونؤكد شواغله ونعرب عن دعمنا لمواطني هايتي. ولأمناس من أن أقول للرئيس مويس ولجميع القادة السياسيين في هايتي: لقد حان الوقت لتحية خلافاتهم جانباً، ولتوحيد الجهود لبناء المؤسسات القوية القادرة على بناء مستقبل أكثر ازدهاراً وأماناً لجميع الهايتيين.

بيان القائم بالأعمال بالنيابة عن هايتي لدى الأمم المتحدة، باتريك سانت هيلير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أعرب عن آراء وملاحظات حكومة جمهورية هايتي على الوثيقة S/2020/537.

أغتتم هذه الفرصة، في بداية ملاحظاتي، لنعرب عن أطيّب تمنياتنا بالنجاح الذي تحقّقه الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه 2020. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأشكر جميع أعضاء المجلس على تعليقاتهم الهامة عن هايتي وتضامنهم مع بلدي الذي يواصل السعي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية في الأجل الطويل.

وباسم رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل مويس، والحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء جوزيف جوثي، وباسمي، أكرر الإعراب عن تضامن جمهورية هايتي مع جميع الدول الأعضاء في المجلس التي تضررت بشدة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبلا شك فقد بينت الجائحة مدى الترابط بين بلدان العالم وشعوبه. وأكدت المعاناة التي لا توصف التي سببتها الجائحة للبشرية ضرورة اتباع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، في هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين الهامة، استراتيجيات وسياسات لتجديد النظام الدولي بعزم وإصرار وتضامن.

وعليه، أشيد بجهود الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمانحين المتعددي الأطراف والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية لمواصلة العمل الجماعي لاحتواء الجائحة في أقرب وقت ممكن والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وإذ أنتقل إلى التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أود أن أؤكد للمجلس أن حكومة هايتي قد درست التقرير بعناية. وستعزز ملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرات من 49 إلى 57 التعاون بين فريق الأمم المتحدة في هايتي والسلطات الهايتية. ومن المهم أنه سيكون بوسع المكتب دائماً التعويل على تعاون هايتي في الاضطلاع بالمهام المحددة الموكلة إليه بموجب القرار 2476 (2019).

وأشكر هيلين لا لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، على عرضها تقرير الأمين العام واللمحة العامة التي قدمتها عن التطورات في هايتي خلال الأسابيع الأخيرة. وأعرب عن تقديري لبرونو لوماركيس، نائب الممثل الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في هايتي، ولجميع أعضاء فريق الأمم المتحدة الذين يضطلعون بمهامهم في إطار احترام كرامة الشعب الهايتي ووفقاً للرؤية الاستراتيجية والأولويات التي حددتها حكومة هايتي. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المكتب العمل على هذا النحو في تنفيذ ولايته في امتثال صارم للفقرة الثانية من ديباجة القرار 2476 (2019) التي يعيد فيها مجلس الأمن "التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها".

وبنفس الروح، أرحب بمشاركة المحامي ورئيس اتحاد نقابات المحامين الهايتيين، جاك ليانغ، في جلسة المجلس هذه. وتولي الحكومة أهمية خاصة للعمل مع جميع أصحاب المصلحة بغية إيجاد حلول دائمة لمشاكل البلد الحالية والناشئة. وتتعلق هذه المشاكل بجميع الجهات الفاعلة في الحياة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية للأمم. ولذلك، يجب أن تسود روح التعاون فيما بينها. وتدعو منظمات المجتمع المدني إلى الاضطلاع بدور أكبر ومتسق في الجهود اللازمة لضمان استقلال نظام العدالة الهايتي، فضلا عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون.

لقد أخذتُ علما بالأسئلة التي أثارها السيد ليتانغ بالنيابة عن اتحاد نقابات المحامين في هايتي، ولا سيما الشواغل التي أعرب عنها.

وفيما يتعلق بالعدالة والأمن، لا يزال البلد يواجه تحديات متعددة الأبعاد. ولا شك أن النقل السري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل طاعونا حقيقيا. وإلى هذه الأسلحة تعزى أعمال عنف عديدة وانتهاكات صارخة، علاوة على قتل الأشخاص في عدد من المحليات في جميع أنحاء البلد. ولا تزال العصابات المسلحة تشكل أيضا تحديا كبيرا وتسبب القلق. ويعد ارتكاب أعمال عنف العصابات، فضلا عن الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة المتناحرة، سببا من أسباب المعاناة لا جدال فيه وغير مقبول لدى جميع فئات السكان في هايتي. وتتطلب مواجهة التحديات الأمنية التعزيز المستمر لقدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بذل المزيد من الجهد لتعزيز نظام العدالة وتعزيز فعالية المحاكم في ضمان الحياد وكفالة معاقبة المسؤولين عن أعمال العنف.

وعلاوة على ذلك، تولي الحكومة اهتماما خاصا لتحسين أوضاع موظفي السجون وجميع المحتجزين.

وتسلم الحكومة بمدى تدهور حفظ النظام العام في هايتي وتفهمه تماما، وستواصل تعبئة جميع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن لمواجهة التهديد للنظام العام والتصدي له. ونعرب عن شعورنا بالرضا لإحاطة تقرير الأمين العام علما بالتقدم المحرز في الإصلاحات الرئيسية الرامية إلى تمكين وزارة العدل والأمن العام من الاضطلاع بمهامها الحاسمة.

وما تزال الحكومة عازمة على معالجة أسباب عدم المساواة الاجتماعية والفساد والفقر وانعدام الأمن الغذائي والتحديات الاقتصادية وعدم الحصول على الرعاية الصحية. وفي ظل البيئة العالمية الحالية التي تسودها الأزمات المتعددة الأوجه، حددت هايتي عدة عناصر أساسية لجهودها في مجال الإنعاش: الإرادة السياسية والطموح والشراكة والتضامن والتمويل الكبير. ويجب أن تكون المعونة المالية والدعم المقدم لهايتي مناسبين للاحتياجات المحددة للسكان، ولا سيما أشدهم ضعفا. ويجب أيضا أن يكون مناسباً للحاجة الماسة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية الرئيسية. وفي هذا الوقت، فإن الحكومة بحاجة عاجلة إلى موارد إضافية تقنية ومالية للتصدي للأزمات العديدة التي يواجهها البلد في آن واحد.

أحاطت الحكومة علما باهتمام بالشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في الفقرة 3 من تقريره فيما يتعلق بعدم وجود هيئة تشريعية تؤدي وظيفتها وعدم وجود تفاصيل بشأن الجدول الزمني للانتخابات المقبلة وما يلزم من إصلاحات دستورية وهيكلية.

وبينما أحرز تقدم لا يمكن إنكاره في هايتي منذ النظر في التقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في هايتي (انظر S/PV.8729)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للانتشال البلد من هوة عدم الاستقرار والأزمات الراهنة. والواقع أن بطء التقدم يرجع إلى استمرار الانقسامات السياسية، والصعوبات في إقامة حوار حقيقي وشفاف يركز على المصلحة الوطنية، وانتشار فيروس كورونا حاليا في البلد.

يجب أن تعقد جميع قطاعات الدولة العزم على تقديم التضحيات التي لا غنى عنها لاحتواء انتشار مرض كورونا، والإسهام في وضع جدول زمني واقعي للانتخابات، وأن تحدد معا - بتصميم - الطريق نحو التحولات الكبرى اللازمة لاستقرار البلد وانتعاشه وتنميته في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة لإجراء حوار وطني بعيد المدى.

إن الحوار الوطني الهادف ليس مجرد ممارسة سياسية؛ إنه ضرورة مفروضة على البلد نتيجة للاستقطاب الجامح المؤسف لأصحاب المصلحة في البلد. وفي هذا الإطار يجب إعادة بناء الروابط المتعددة اللازمة لإصلاح الأمور وتحقيق الانتعاش على الصعيد الوطني. ولا شك في أن هذه هي روح مختلف المبادرات التي أطلقها الرئيس منذ توليه السلطة. وحتى في وقتنا الراهن، توجه الحكومة الدعوة أولاً إلى جميع القوى السياسية في البلد، ثم تطلب دعماً معززاً من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، من أجل إعادة إطلاق الحوار الأساسي بشأن القضايا الرئيسية ذات الاهتمام الوطني على أسس متينة.

فلا يمكن تحقيق أي إنجاز عظيم ودائم خارج القيم التأسيسية لجمهورية هايتي أو المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي الذي أرساه دستور هايتي. وهناك حاجة حقيقية إلى إصلاح دستوري يراعي الحقائق والواقع في البلد بحيث يزيل، إلى الأبد، مكامن الغموض في بعض أحكام الدستور التي كثيراً ما تُدان. إن الإصلاح الدستوري وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية من أجل تجديد القيادة السياسية عنصران حاسمان في حسن سير عمل المؤسسات الوطنية. ويبرز تقرير الأمين العام، في الفقرتين 7 و 8 منه، الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية، بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل تحقيق الإصلاح الدستوري وتنظيم الانتخابات المقبلة. وللأسف، ليس من السهل المضي قدماً بالوتيرة المرغوبة خلال جائحة فيروس كورونا.

وترحب حكومة هايتي بتركيز الفرعين السادس والسابع من التقرير على تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في هايتي وحالات الطوارئ الجديدة الناشئة عن جائحة كورونا. وتحتاج هايتي اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إنكفاء الوعي بالأسباب الجذرية للصعوبات التي يعاني منها شعبها، ولاحتياجاته المحددة. والواقع أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد قد تدهورت إلى حد كبير في ظل الأثر المتضافر للأزمة السياسية التي طال أمدها واستراتيجية إغلاق البلد والكوارث الطبيعية المتكررة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن هايتي قد تضررت بشدة على مدى السنوات العشر الماضية من الزلزال المدمر الذي وقع في 12 كانون الثاني/يناير 2010، والأعاصير، والجفاف، والفيضانات، ووباء الكوليرا - الذي لن نتوقف عن شجبه أبداً - والتعارض بين العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. لقد تشقت جائحة فيروس كورونا في هايتي في هذا السياق الصعب. وبات تأثيرها محسوساً بالفعل بشكل حاد في أسباب المعيشة، ولا سيما لدى الشباب والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويواجه الاقتصاد الوطني صدمات مترامنة متعددة، بما في ذلك انخفاض الإيرادات الضريبية، وزيادة الإنفاق على مواجهة الأزمة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وانخفاض التحويلات المالية والمساهمة المتعددة الأوجه للهايتيين الشجعان والأسخياء في الشتات. ويدفع القطاع غير الرسمي بالفعل ثمناً باهظاً.

كما أن الأزمة الصحية تزيد من إضعاف قدرة البلد على الاستجابة للأزمة الإنسانية والصدمات المناخية، لا سيما خلال موسم الأعاصير، من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، الذي داهمنا فعلاً.

إن عدد الحالات المؤكدة من مرض فيروس كورونا في تزايد كبير. فحتى تاريخ 16 حزيران/يونيه، بلغ مجموع الوفيات 4 688 حالة مؤكدة بسبب العدوى، بما في ذلك 141 حالة جديدة و 82 حالة وفاة، وبلغ معدل الوفيات 1.7 في المائة.

وقد اتخذت الحكومة سلسلة واسعة من التدابير لمكافحة انتشار جائحة كورونا في البلد. وتشمل هذه التدابير إنشاء هياكل تقنية وإدارية لإدارة الجائحة، وشن حملة واسعة النطاق للوقاية منها، وبناء القدرات، واقتناء المعدات واللوازم الطبية، والزيادة الكبيرة في الميزانية المخصصة لوزارة الصحة العامة والسكان. وبنوه مع التشجيع بأن العديد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المذكورة في الفقرتين 35 و 36 من التقرير، فضلا عن بعض المنظمات غير الحكومية، قد أعربت عن تأييدها للنهج الجديد المسمى "الإنداز المبكر والعمل المبكر". واتخذت الحكومة أيضا عددا من التدابير الإضافية لصالح الشباب والعاطلين عن العمل والمهنيين والأعمال التجارية وما إلى ذلك.

وقد أظهرت إدارة جائحة فيروس كورونا أهمية استعداد البلدان بشكل أفضل لمواجهة الصدمات وأهمية استمرار الانتعاش والتنمية. وتكشف أيضا عن التغييرات الأساسية في كل من إدارة البلدان الضعيفة وطرائق المعونة الدولية. إن تقديم المعونة إلى هايتي أصبح الآن، أكثر من أي وقت مضى، موضوعا يتطلب الاهتمام والتفكير الاستراتيجي. ويجب ألا ننوه في سياق الاستجابة لمرض كورونا والأزمة الإنسانية. ولننتذكر الدروس الرئيسية المستفادة من طرائق ومستوى المعونة المقدمة إلى البلد بعد الزلزال المدمر الذي وقع في 12 كانون الثاني/يناير 2010. ودعونا لا نصر على ارتكاب نفس الأخطاء مرة أخرى. وأندكر بمقولة هامة: ارتكاب الخطأ من طبع الإنسان، ولكن التمادي في الخطأ من طبع الشيطان.

وفي السياق الحالي، فإن هايتي في حاجة ماسة إلى موارد كافية يمكن التنبؤ بها للتغلب على العديد من التحديات، وهي الأزمة الصحية وعواقبها، والأزمة الإنسانية، والظروف المعيشية للسكان، وإجراء انتخابات ديمقراطية، ومعالجة الفساد والإفلات من العقاب وانتشار الأسلحة النارية وانتشار العصابات المسلحة.

وأخيرا، أود أن أنقل هنا الدعوة العاجلة إلى مزيد من التضامن والمرونة التي وجهها الرئيس موييس للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى الأخير المعني بتمويل التنمية، الذي عقد عن طريق التداول بالفيديو. فهو أمر يتطلب التصميم والتضامن والمرونة في تمويل الاستجابات الطارئة وجهود الإنعاش ومبادرات التنمية المستدامة التي ستمكننا من كسب المعركة - معا - ضد جائحة كورونا وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ إجراءات حاسمة أخرى للتغلب على التحديات الراهنة في هايتي.